المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات

اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات

جامعة بني سويف

١٠-١٠-٢٠١٧

رهانات المؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة

من إعداد:

د. مسعي سمير
أستاذ محاضر بجامعة خنشلة

د. ناصر براني
أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة

٢- مفهوم اقتصاد المعرفة:

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي عرفت اقتصاد المعرفة knowledge economyعلى أنه مفهوم برز نتيجة إقرار تام بالدور الذي تلعبه المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي أكثر من باقي الموارد(موارد طبيعية، رأسمال ،عمالة بسطة...الخ) **OCDE** .

٣- عوامل نشوء اقتصاد المعرفة

- أولاً: تزايد كثافة المعرفة
- ثانياً: تسارع وتيرة العولمة

بيئة الأعمال في عصر المعرفة

- انتشار تكنولوجيا المعلومات
- ارتفاع حصة الأصول المعنوية
- نهاية الملكية الرأسمالية
- حتمية الإبداع لأجل البقاء
- سيادة العمل المعرفي
- تشخيص الطلب

انتشار تكنولوجيا المعلومات

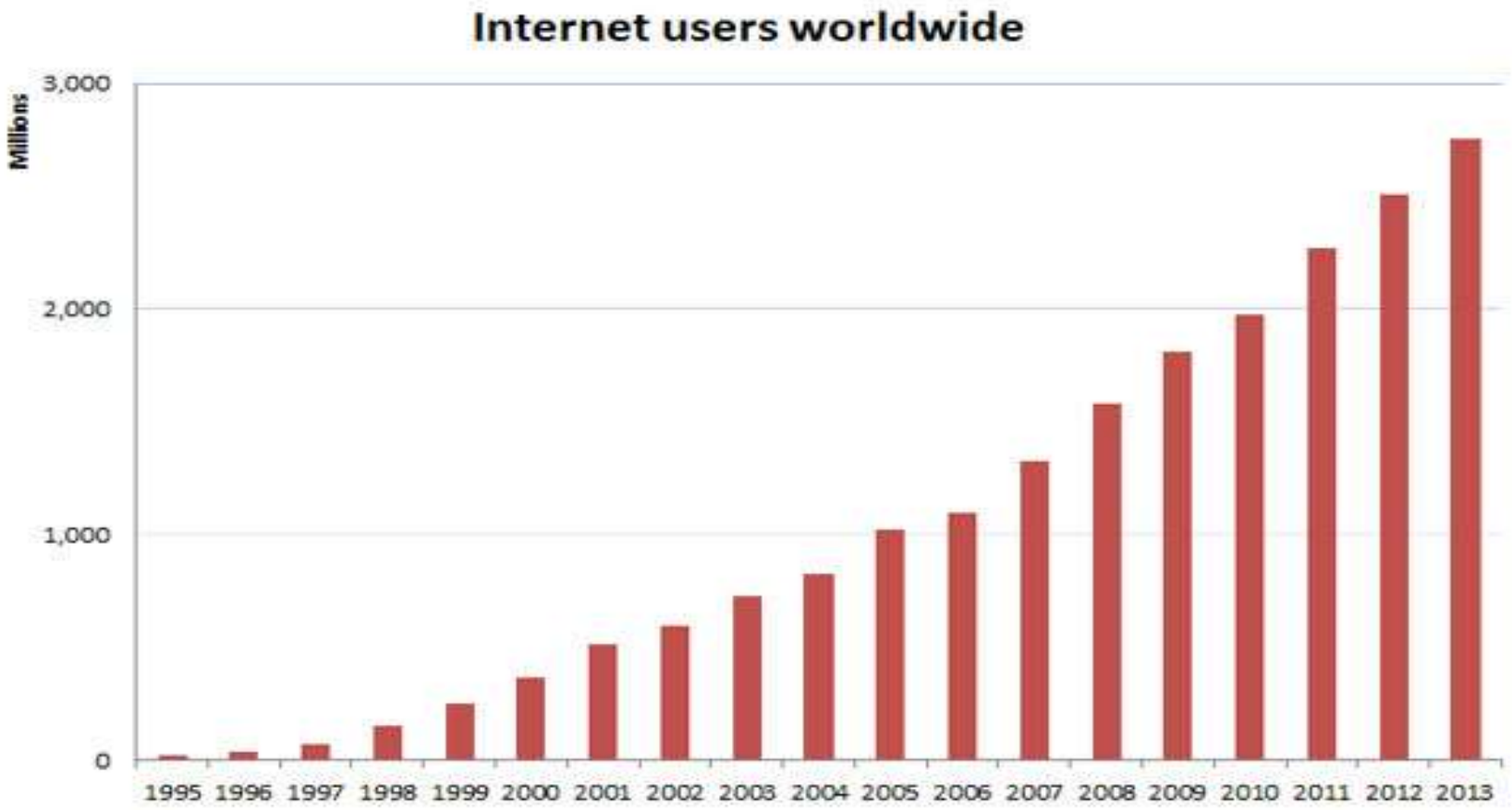

ارتفاع حصة الأصول المعنوية

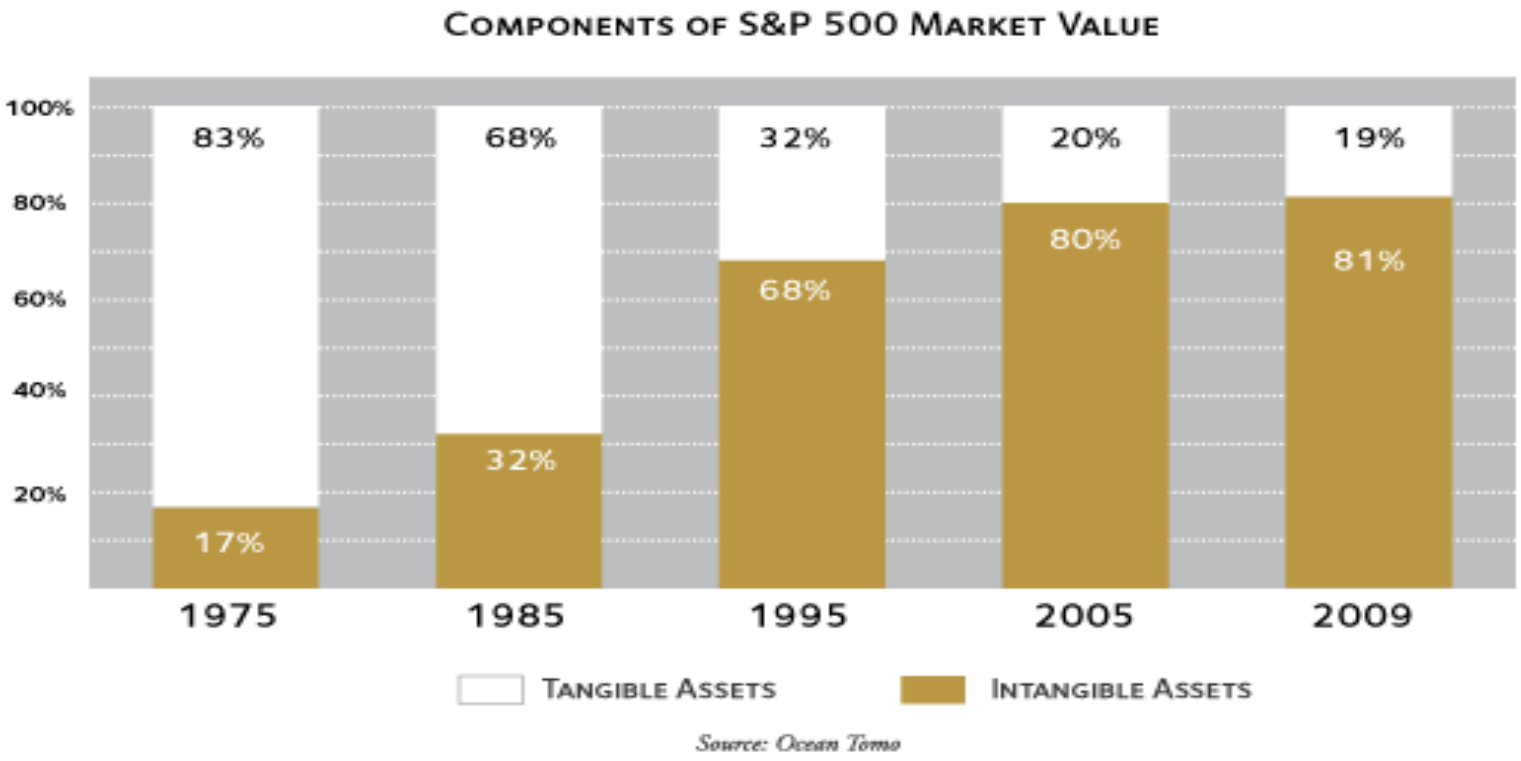

نهاية الملكية الرأسمالية

- على عكس العمالة البسيطة التي سادت في العصر الصناعي، فالعمالة المعرفية في وقتنا الحالي تمتلك عناصر الإنتاج ، (معرفة ، خبرة...الخ) وهي أدوات يمكنهم أخذها معهم حين الانتقال من مؤسسة لأخرى. إذن إذا كانت المؤسسات تمتلك الأصول المادية المجسدة في المعدات والمباني وغيرها فهي لا تمتلك هذا النوع من الأصول ،

حتمية الإبداع لأجل البقاء

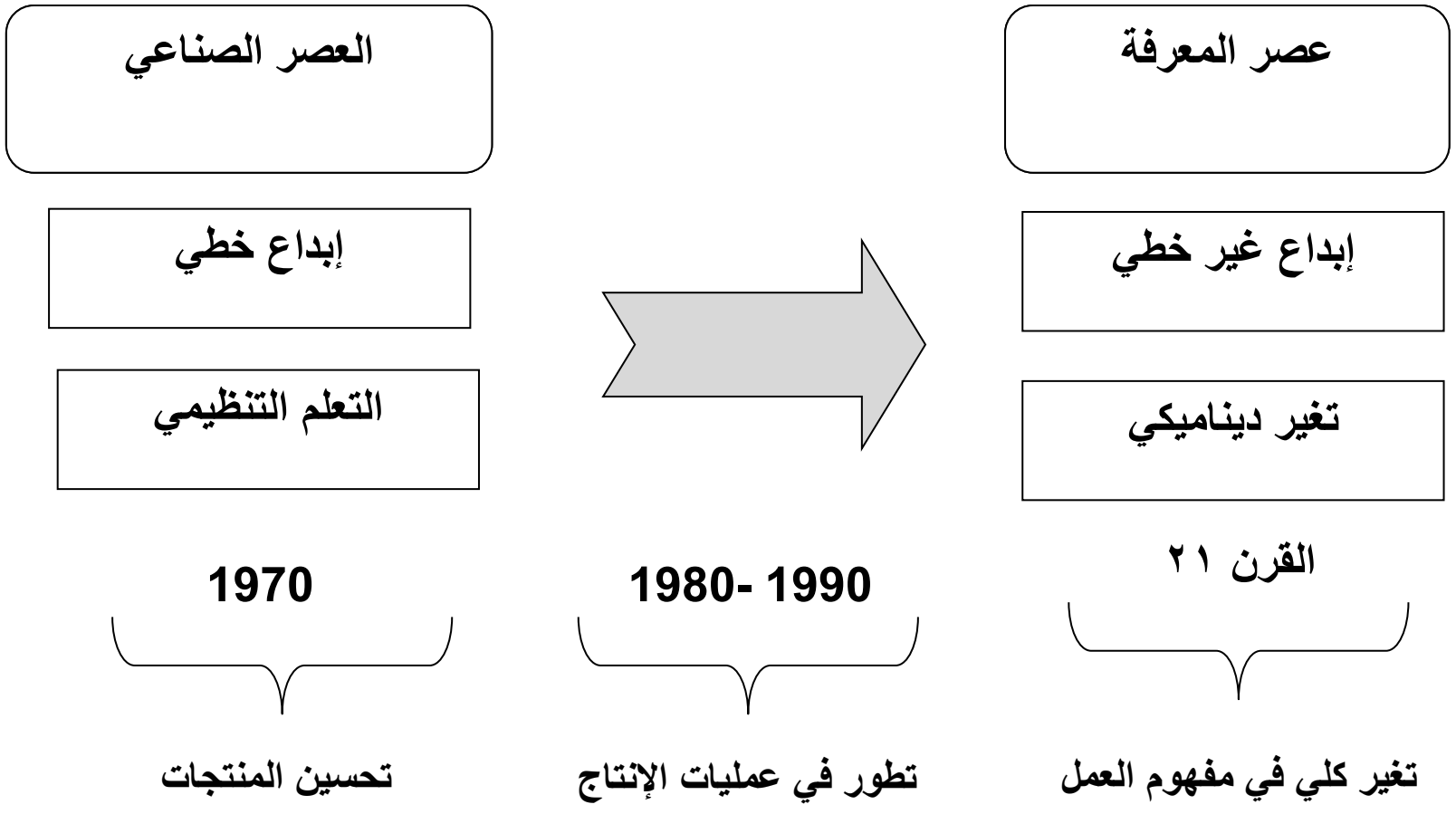

سيادة العمل المعرفي

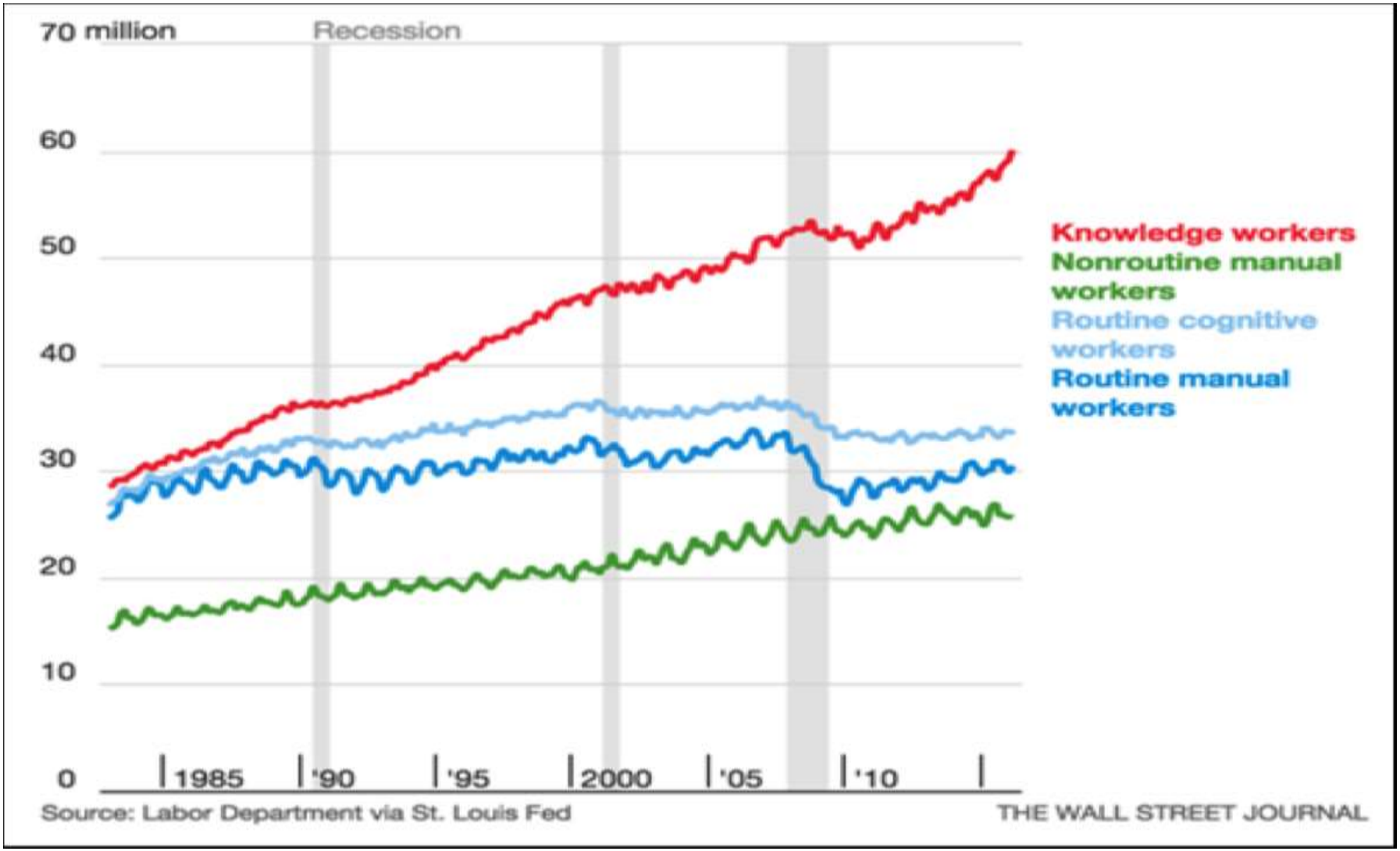

تشخيص الطلب

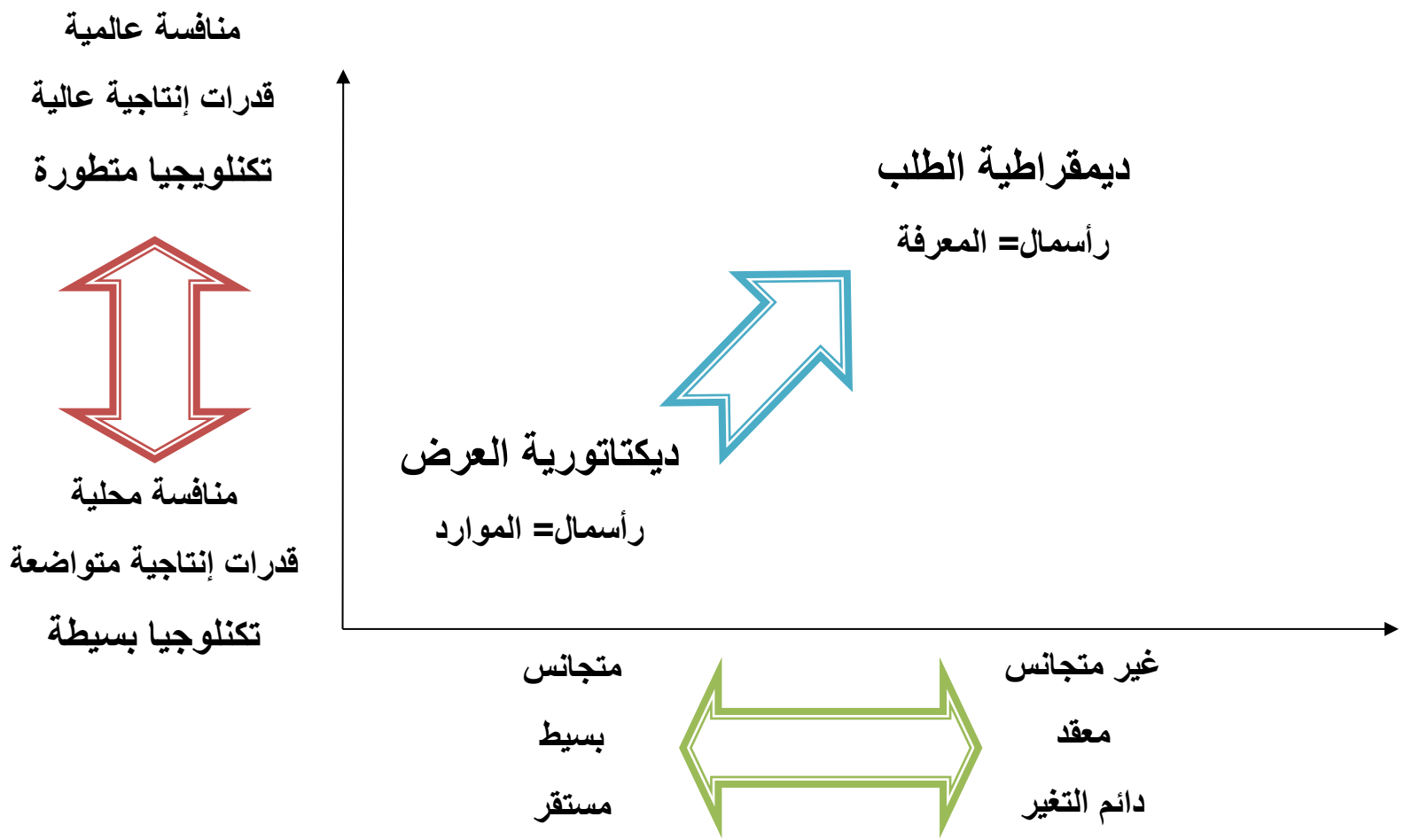
منافسة عالمية
قدرات إنتاجية عالية
تكنلويجيا متطورة
منافسة محلية
قدرات إنتاجية متواضعة
تكنلوجيا بسيطة
ديمقراطية الطلب
رأسمال= المعرفة
ديكتاتورية العرض
رأسمال= الموارد
متجانس
بسيط
مستقر
غير متجانس
معقد
دائم التغير

خاتمة

- لقد أدت عولمة الإنتاج إلى ترشيد عملية الإنتاج، من حيث تنسيق توزيع وتراكم الأصول، تكريس مبدأ التخصص specialization وتعزيز مفهوم الفروع الأجنبية وخطوط الإنتاج العالمية global، Chain of production وبالتالي ضمور عهد الأسواق الداخلية(الطلب المحلي).
- لقد أضحى النشاط الاقتصادي على قدر كبير من المرونة، وأضحت العلاقة بين العرض والطلب أكثر تفاعلية من ذي قبل، وأجبرت المنظمات تبعاً لذلك على تبنى نماذج تسويقية حديثة مبنية على تشخيص الطلب.
- تسجل الاقتصاديات المعرفية أرباحاً هائلة جراء التحولات في الأنماط الاستهلاكية والصناعية، وينعكس هذا النمو في الصناعات المعرفية على نمو في مداخيل هذه الصناعات، ارتفاع أجورالوظائف المعرفية، استمرار أنشطة البحث والتطوير...الخ .

- يحتم النمط الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة على المؤسسات أن تتعلم كيفية تعظيم العائد ليس فقط عن طريق الأصول المادية بل حتى بالاعتماد على الأصول المعنوية، الأمر الذي يستوجب وجود نموذج جديد لمنظمات الأعمال، وأنظمة إدارة جديدة أكثر تأقلماً مع هذه المحركات المعنوية الجديدة للقيمة.
- لقد أدى تزايد الارتباط Inter-dependence بين التجارة العالمية، وحركة رؤوس الأموال، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى تزايد معدلات نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا.
- تغير مفهوم تنافسية المؤسسات من البحث عن الموارد إلى ضرورة الإبداع والتغيير المستمر في طرق وأساليب الإنتاج.
- ـ للتفصيل حول هذه الملاحظة يمكن الإطلاع على العنصر المدرج في البحث تحت عنوان: ضرورة الإبداع لأجل البقاء.

- لقد أصبحت القدرة على المنافسة المباشرة Head to Head competition شرطاً رئيسياً للاستمرار والنجاح وفي الأسواق خاصة بعد عولمة المنافسة وفتح الأسواق(المشروط وغير المشروط)
- لقد أصبح شرط الحجم عاملاً رئيسياً وميزة هامة للبقاء أمام المنافسة وولوج الأسواق الخارجية، الأمر الذي زاد من حدة التحدي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مجبرة على عقد شراكات أجنبية(وإن كان البعض لا يوافق على هذه النقطة كـ : Gary Hamel)

- ينبغي على المؤسسات ترشيد التكاليف وإعادة إعداد المهارات الأساسية (تدنية الحجم التنظيمي، إعادة هندسة نشاطات الأعمال، إعادة هيكلة وحدات الإنتاج وربطها بشكل مباشر مع الأسواق)
- ضرورة التحسين والتطوير المستمرين، وإخضاع المنتجات لمعايير الجودة العالمية(شهادات الإيزوISO، المعايرة التنافسية ,approche Kaizen, Six Sigma étalonnage concurrentiel).
- الاعتماد على المعلوماتية والتحول التدريجي نحو النشاط الافتراضي(تجارة إلكترونية، أعمال إلكترونية..الخ) لما له من مزايا تنافسية من حيث التكاليف والفعالية.
- البحث عن أكبر قدر ممكن من المرونة (لامركزية الهياكل والتنظيمdéconcentration، تعديد المهارات polyvalence، توزيع المسؤولية على الفرق équipes responsabilisées...الخ)